الأمم المتحدة

TD/B/C.I/10

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٣-٧ أيار/مايو ٢٠١٠
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتعلقة بالسلع الأساسية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يلقي هذا التقرير الضوء على الأنشطة التي نفذتها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠٠٩ بغية تحقيق الأهداف المحددة في اتفاق أكرا فيما يتعلق بالسلع الأساسية. ويركز على الجهود المبذولة لبناء توافق في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة وعلى أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

واليوم، لا تزال إشكالية السلع الأساسية قائمة بسبب اعتماد صادرات ٩٢ بلداً ناميا على السلع الأساسية الأولية علماً بأن ما يزيد على ملياري نسمة يعيشون على الزراعة. ويتميز قطاع السلع الأساسية بتواتر دورات الازدهار والكساد، وكانت آخرها، والتي استغرقت من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩، تعزى إلى نمو سريع في الجنوب متبوعاً بانتقال الأزمة العالمية المالية والركود الاقتصادي لعام ٢٠٠٨ إلى أسواق السلع الأساسية. وبسبب الآثار المزدوجة للأزمة والمشاكل المزمنة – ومن ضمنها قابلية تأثر الاقتصادات غير المتنوعة بالصدمات وتدهور معدلات التبادل التجاري في سياق نظام تجاري متعدد الأطراف يتميز بسياسات مشوهة للتجارة واختلال توازن القوى في سلسلة القيمة –

الرجاء إعادة الاستعمال

تضررت البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان غير المصدرة للنفط، ضرراً بالغاً على صعيد استقرار الاقتصاد الكلي وسبل كسب الرزق بالنسبة لصغار المنتجين والعمال في البلدان المشار إليها.

وانطلاقاً من عملها التحليلي، يسرت أمانة الأونكتاد بناء توافق في الآراء على مستوى السياسات الوطنية والدولية في مجالات المعادن والفلزات والطاقة والسلع الزراعية الأساسية الرئيسية التي تهم البلدان النامية من أجل تقديم توصيات بشأن سبل التعاون بين أصحاب المصلحة لتحقيق أقصى قدر من الأرباح لصالح أضعف المشاركين في السوق. وثمة ضرورة ملحة لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنتيجة لصالح البلدان النامية كإلغاء أشكال الدعم والإعانات المقدمة للمنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة والمعيقة للتجارة.

ونفذت الأمانة – بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمانحين والشركاء – برامج المساعدة التقنية المدعومة بعمل تحليلي يهدف إلى ما يلي (أ) مد المنتجين وصانعي السياسيات بأدوات المعلومات الضرورية من أجل الاستجابة لإشارات السوق ومعايير الإنتاج على أحسن وجه؛ (ب) وتناول مسائل إدارة موارد الصناعات الاستخراجية بصورة عادلة ومستدامة؛ (ج) ومد صانعي السياسات والمحللين من البلدان النامية بالمشورة والتدريب القائمين على البحث في جميع قضايا الساعة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المعتمِدة على السلع الأساسية.

مقدمة

١- في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اعتمدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) اتفاق أكرا الذي شكل أساس عمل الأونكتاد للسنوات الأربع التالية. وكان برنامج العمل المتفق عليه بشأن السلع الأساسية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية، يشكل في آن معاً استمراراً للعمل المتصل بالسلع الأساسية في الأونكتاد، وانطلاقة جديدة أو انتعاشاً لهذا العمل.

٢- وأكدت الفقرة ٩١ من اتفاق أكرا مجدداً أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور رئيسي، بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات الدولية المختصة بالسلع الأساسية، لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع توجيه الاهتمام اللازم إلى جميع قطاعات السلع الأساسية مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز. وُطلب إلى الأمانة في هذا السياق أن "ترصد التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وأن تعالج مسألة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر".

٣- وكلّف الاتفاق الأونكتاد أيضاً بتعزيز التعاون الحكومي الدولي وبناء توافق الآراء بشأن ما يلي:

(أ) سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛

(ب) السياسات المتصلة بالتجارة ووسائل معالجة المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛

(ج) السياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤- وفيما يخص الترتيبات المؤسسية المتعلقة بأمانة الأونكتاد، حث اتفاق أكرا الأمين العام للأمم المتحدة على تحويل فرع السلع الأساسية القائم إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد. كما أشار إلى أنه ينبغي أن تسهم هذه الوحدة على نحو أكثر فعالية، بفضل إرشادات وقيادة الأمين العام للأونكتاد، في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها.

٥- ويستعرض هذا التقرير التطورات في تنفيذ أحكام اتفاق أكرا المتصلة تحديداً بالسلع الأساسية والواردة في الفقرات ٩١-٩٣، و٩٨ و١٨٣ و٢٠٨.

٦- ولا تزال إشكالية السلع الأساسية من دواعي القلق الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، إذ لا يزال قطاع السلع الأساسية يشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي في معظم البلدان النامية من حيث الإيرادات من العملات الأجنبية والإيرادات الضريبية ونمو الدخل وتوفير فرص العمل وتأمين سبل كسب العيش لأكثر من مليارين من البشر يعتمدون على القطاع الزراعي. ولعل التطورات الأخيرة توضح التحديات التي تواجهها البلدان المصدرة للسلع الأساسية في مجال السياسات حيث أن أسعار السلع الأساسية بلغت ذروتها التاريخية في عام ٢٠٠٨ ثم أعقب ذلك انهيار الأسعار حتى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٩.

أولاً - المساهمة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ٢٠٠٩ بشأن السلع الأساسية والتنمية

٧- بمقتضى الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكرا والإقرار الصادر عن الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية (١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، أقيم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية. وعقدت الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في جنيف يومي ٦ و٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد أعدت الأمانة ثلاث مذكرات تتضمن معلومات أساسية تغطي ما يلي (أ) التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية مؤخراً: الاتجاهات والتحديات.(TD/B/C.I/MEM.2/2)؛ (ب) وإدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر: التجارب الناجحة والشفافية والمساءلة (TD/B/C.I/MEM.2/3)؛ (ج) ومواجهة تقلبات أسعار السلع الأساسية: تيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمواجهة التحديات واغتنام الفرص .(TD/B/C.I/MEM.2/4)

٨- واستعرض اجتماع الخبراء دورات الازدهار والكساد التي عرفتها السلع الأساسية فضلا عن قضايا مزمنة تواجه البلدان النامية والناشئة المصدرة للسلع الأساسية. ومن تلك القضايا ما يلي (أ) التحديات المتعلقة بالحكم والاقتصاد الكلي في مجال إدارة إيرادات السلع الأساسية؛ (ب) التقلب الكبير في أسعار السلع الأساسية واتجاهها التاريخي إلى الانخفاض؛ (ج) عدم التنوع في التجارة مما يزيد من تأثر مصدري السلع الأساسية بالصدمات الناشئة عن الأسعار الدولية؛ (د) الحواجز التجارية ومنها تصاعد التعريفات الجمركية والذروات التعريفية على المنتجات المصنعة من البلدان النامية؛ (هـ) الإعانات المشوهة للسوق في البلدان المتطورة؛ (و) اختلال القوى في إدارة سلسلة القيمة مما يضر بسلطة صغار المنتجين في مواجهة الشركات الكبرى؛ (ز) القيود المتصلة بالعرض ومنها ارتفاع تكاليف النقل في البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة وضعف الروابط الاقتصادية.

٩- وأعدت الأمانة تقريرا عن اجتماع الخبراء (TD/B/C.I/MEM.2/5) لتقديمه إلى الدورة الثانية للجنة التجارة والتنمية المقرر عقدها في الفترة من ٣ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٠. ومن المقرر عقد الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية يومي ٢٤ و٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وأعدت الأمانة أربع مذكرات تتضمن معلومات أساسية تغطي ما يلي: (أ) التطورات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية مؤخراً: الاتجاهات والتحديات. (TD/B/C.I/MEM.2/7)؛ (ب) معالجة إشكالية السلع الأساسية من خلال السياسات ذات الصلة بالتجارة. (TD/B/C.I/MEM.2/9)؛ (ج) مصفوفة الطاقة في المستقبل والطاقة المتجددة: الآثار على أمن الطاقة والأمن الغذائي (TD/B/C.I/MEM.2/8)؛ (د) إمكانية حصول البلدان النامية على التمويل في مجال السلع الأساسية (TD/B/C.I/MEM.2/10).

ثانياً - المشاركة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

١٠- أعد الأونكتاد، استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ١٩٠/٦١، تقريراً تحليليا في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عن "الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية" (A/64/184) لتتداول الجمعية بشأنه في جلستها الرابعة والستين تحت البند ٥١(د) من جدول الأعمال المؤقت (المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية). وقد استعرض التقرير أحدث التطورات في أسواق السلع الأساسية، مركزا على الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية الذي وضع حدا لخمس سنوات من الازدهار على إثر الأزمة المالية الدولية والركود الاقتصادي.

١١- وركز التقرير على الدور الذي تقوم به عوامل من قبيل الطلب والعرض فضلا عن المضاربة في تشكّل الأسعار وحركيتها. وخلص التقرير إلى أن اعتماد تركيبة ملائمة من الأدوات التنظيمية والسوقية لتحقيق مزيد من الاستقرار في أسواق السلع الأساسية يكتسي أهمية بالغة. واستنتج على وجه الخصوص بأن الاستجابة الجماعية للأزمة الراهنة ينبغي أن تشمل وضع سياسات تتصدى للمسائل الهيكلية الأطول أجلا لاقتصاد السلع الأساسية وتدمج السياسات المتصلة بالسلع الأساسية في الاستراتيجيات الأوسع للتنمية والحد من الفقر.

ثالثاً - التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والهيئات المعنية بالسلع الأساسية

١٢- حافظت أمانة الأونكتاد على شبكتها للتعاون المكثف فيما بين الوكالات بهدف الترويج لمنهج شامل لتنمية قطاع السلع الأساسية. وواصلت الأمانة تعاونها الوثيق مع المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز

التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والهيئات الدولية المعنية بالسلع الأساسية. وكان من بين النظراء الآخرين جامعات ومؤسسات بحثية، فضلاً عن القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المالية. وشارك موظفو الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات وحلقات العمل التي نظمتها منظمات أخرى ومؤسسات أكاديمية وجهات من المجتمع المدني وقطاع الأعمال، وقدموا خلالها عروضا موضوعية. وتلقت الأمانة، في إطار برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموّله الاتحاد الأوروبي لفائدة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، مساهمات من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق المشترك للسلع الأساسية والبنك الدولي بشأن أنشطتها الميدانية، وقدمت الأمانة الدعم لإنشاء مراكز تنسيق إقليمية وتشغيلها في مناطق شرق أفريقيا وجنوبها والمحيط الهادئ لضمان أخذ زمام المبادرة والاستدامة على الصعيد المحلي.

١٣- واضطلعت الأمانة بدور أساسي في مؤتمر مدريد رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي للجميع (٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) الذي عُقد في سياق إطار العمل الشامل. وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمؤتمر: (أ) التأكيد مجدداً على استنتاجات مؤتمر روما وإطار العمل الشامل؛ (ب) تبيان السياسات والإجراءات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي الفورية وطويلة الأجل؛ (ج) وصف العملية التي يمكن من خلالها لأصحاب المصلحة إقامة شراكة أوسع بشأن الزراعة والأمن الغذائي؛ (د) تحديد إمكانية زيادة وتحسين فعالية المساهمات المالية. ويشارك الأونكتاد حالياً مع أعضاء آخرين في فرقة العمل رفيعة المستوى في أنشطة المتابعة لمؤتمر مدريد، بما في ذلك تحديد خيارات التمويل المنسّق وتعبئة الموارد للقيام بأعمال على المستوى القطري.

١٤- وتواصل الأمانة تعاونها الحثيث مع الهيئات الدولية المعنية بالسلع الأساسية. وفي هذا الصدد، ووفقا لولاية الأونكتاد، واستجابة لطلب المنظمة الدولية للكاكاو، ساعدت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية البلدان الأعضاء في المنظمة المذكورة وغيرها من الجهات ذات المصلحة المعنية في الأعمال التحضيرية من أجل إجراء مناقشات بشأن الاتفاق الدولي الجديد للكاكاو خلال مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو المقرر عقده في جنيف من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ برعاية الأونكتاد.

رابعاً - اجتماعات الأونكتاد لأصحاب المصلحة بشأن السلع الأساسية

١٥- بمقتضى الفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا، حوّل الأونكتاد، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، فرع السلع الأساسية السابق إلى وحدة مستقلة معنية بالسلع الأساسية تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد. ووفقاً لمقرر الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، أُنشئ

حساب فرعي خاص بالسلع الأساسية وأصبح جاهزا للعمل اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتماشياً مع الفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا، أطلق أمين عام الأونكتاد مبادرات عن طريق عملية استشارية تكفل قيام الأمانة، بواسطة الوحدة المستقلة، بالمساهمة "على نحو أكثر فعالية في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسيات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها" من خلال إجراء حوار بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني.

١٦- وفي هذا السياق عقدت الأمانة، منذ انعقاد مؤتمرها الثاني عشر، اجتماعات لأصحاب المصلحة بشأن السلع الأساسية بهدف بناء توافق في الآراء على نطاق أوسع بشأن النُهج التي يمكن اتباعها إزاء قضايا تقلب أسعار السلع الأساسية واتجاهاتها والقدرة التنافسية في مجال تصدير السلع الأساسية. وقدمت تلك الاجتماعات توصيات إلى المجتمع الدولي والحكومات الوطنية حول سبل تناول إشكالية السلع الأساسية بطريقة مستدامة. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية اجتماعين من ذلك القبيل بشأن سلع أساسية بعينها، وذلك في إطار متابعة التوصيات التي تمخضت عن الاجتماع الرفيع المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن السلع الأساسية، الذي رعاه الأمين العام للأونكتاد. وعقد الاجتماع الأول بشأن القطن في جنيف في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وعقد الاجتماع الثاني بشأن البن في جنيف في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

١٧- وحضر الاجتماع المتعلق بالقطن أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية وأفرقة الدراسات والمنتجين والمجتمع المدني، بما في ذلك سبعة وزراء أفريقيين يمثلون، في جملة ما يمثلون، البلدان الأربعة الراعية لمبادرة القطن في منظمة التجارة العالمية. وقُدمت ووزعت في الاجتماع ورقات مواقف ودراسات. وقَدَّمت الدراسة التي أعدتها أمانة الأونكتاد بعنوان "انخفاض قيمة الدولار: كيف يؤثر على مزارعي القطن في شرق أفريقيا؟" (UNCTAD/DITC/COM/2008/7) تقديرات كمية لآثار تقلبات الأسعار الاسمية الدولية على منتجين من بلدان أفريقية مختارة. واستعرض الاجتماع في المقام الأول قضايا التنمية ومنها (أ) أسواق القطن العالمية؛ (ب) الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطن بوصفه قطاعاً يشمل مائة مليون أسرة معيشية في ٣٦ بلدا؛ (ج) الاستراتيجيات المتعلقة بالقطن على الصعيد الوطني والإقليمي. واستُعرضت في المقام الثاني قضايا تتصل بالتجارة وحددت في نهاية المطاف مقترحات للعمل. واضطلع الاجتماع على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) دعا الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى اختتام جولة الدوحة بنتائج تشجع على التنمية فيما يتصل بالإنتاج الزراعي عموما، والمنتجات التي تهم البلدان الفقيرة مثل القطن ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على التدابير المشوهة للتجارة والحواجز التي تعيق الوصول إلى الأسواق بهدف مساعدة البلدان الأفريقية على الاستفادة من الفرص التي

أتاحتها العملية التي تلت اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف والمتمثلة في نقل معالجة القطع إلى أماكن ذات تكلفة منخفضة؛

(ب) دعا إلى وضع خطة مارشال من أجل قطاع القطن؛

(ج) دعا إلى وضع آلية لتحقيق استقرار في سوق القطن والتصدي لتقلب الأسعار؛

(د) دعا إلى تعزيز المساعدة التقنية للبلدان المنتجة منخفضة الدخل بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٨- وضم الاجتماع المتعلق بالبن أصحاب المصلحة ومنهم مشاركين من قطاع صناعة البن والحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. واستعرض المشاركون قضايا تتعلق بفرص التجارة في مجال البن وتحدياتها في بيئة اقتصادية وتجارية متغيرة، فضلا عن سبل مساعدة البلدان المصدرة للبن منخفضة الدخل على تعزيز مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الحد من الفقر من خلال مشاركة صغار المنتجين مشاركة أكبر وأكثر عدلا. واقترح الاجتماع سبيلا لتحقيق تقدم فيما يتعلق على وجه الخصوص بما يلي (أ) اعتماد تدابير لتحقيق توازن بين العرض والطلب للتخفيف من حدة آثار الاتجاه التنازلي والسلوك شديد التقلب لأسعار البن وخاصة على البلدان منخفضة الدخل المعتمدة على البن؛ (ب) الترويج لإنتاج البن بشكل مستدام؛ (ج) زيادة الإنتاجية والجودة بواسطة تحسين التسويق والبحث والتطوير وتطوير المنتجات المتخصصة؛ (د) اختتام جولة مفاوضات الدوحة في منظمة التجارة العالمية ببنود تتناول احتياجات التنمية للبلدان المعتمدة على مشروبات مدارية مثل القهوة؛ (هـ) اتساق السياسات على الصعيد العالمي والتعاون المتكامل بين المنظمات الدولية كل بحسب مجال تركيزها؛ (و) تحسين البنية التحتية المادية والمؤسسية لدعم إنتاج البن وتسويقه في البلدان المنتجة وتعزيز الاستهلاك في البلدان المستوردة.

١٩- ومن المتوقع أن تتوج المشاورات بعقد منتدى عالمي للسلع الأساسية يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠ يجمع بين مشاركين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والحكومة ليكون توطئة لاجتماع الخبراء متعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية المقرر عقده يومي ٢٤ و٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠. ومن المنتظر أن يكون المنتدى أكبر منتدى يعقد في العالم بشأن جميع السلع الأساسية.

خامساً – المعادن والفلزات والطاقة

ألف – المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة

٢٠- استضافت الأمانة الدورة العادية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة المنعقدة في جنيف من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وشاركت فيها وقدمت لها الخدمات. وركز الاجتماع على المضي قدما بالأعمال التحضيرية التي يجريها المنتدى الحكومي الدولي وأعضائه تحسباً للاجتماعات المقبلة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ لاستعراض التقدم المحرز على صعيد مساهمة قطاع التعدين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. واستعرض المندوبون خلال الدورة نتائج دراسة استقصائية مكثّفة أجراها المنتدى بشأن التعدين في البلدان النامية. ووضع المشاركون قائمة بالتوصيات تشكل إطار السياسة المتكاملة، ستقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١١. وقد أدى ذلك إلى تجميع أفضل الممارسات في مجال معالجة القضايا المتعلقة بالتعدين بما فيها الشواغل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ويعتزم أعضاء المنتدى اغتنام هذه الفرصة لإعلام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتحديات التي تواجههم في ممارسة الحكم الرشيد ولشرح الطريقة المثلى للاستجابة لاحتياجاتهم بهدف الإفادة القصوى من الاستثمارات في مجال التعدين والمساهمة في الوقت ذاته في الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأعضاء تقارير وطنية بشأن التعدين لاجتماع اللجنة لعام ٢٠١٠.

باء – مشروع الصندوق الاستئماني المتعلق بركاز الحديد

٢١- استمرت الأمانة في تنفيذ مشروع الصندوق الاستئماني بشأن المعلومات المتعلقة بركاز الحديد. ويتيح المشروع معلومات شاملة بشأن التطورات المتعلقة بركاز الحديد في السوق العالمية ليستخدمها المنتجون والمشترون ووكلاء الشحن وموردو السلع أو الخدمات إلى قطاع الصناعة والمحللون والمستشارون. وأعدت الأمانة بالتعاون مع شركاء فنيين ثلاثة تقارير في عام ٢٠٠٩ عن: (أ) سوق ركاز الحديد؛ (ب) الإحصائيات المتعلقة بركاز الحديد؛ (ج) تعيين الإحصائيات في شكل إلكتروني. وتغطي مساهمات الحكومات ومبيعات المنشورات تكلفة إنتاج هذه التقارير.

جيم – الطاقة

٢٢- في عام ٢٠٠٩، استمرت الأمانة في المساهمة في بناء توافق في الآراء بشأن قضايا أمن الطاقة في بداية الطفرة النفطية خلال السنة المنقضية، نظرا لما يترتب على تطورات أسعار

الطاقة وتغير المناخ من آثار على معيشة البشر وعلى قطاع الصناعة. وفي هذا السياق، قدمت الأمانة إلى لجنة التجارة والتنمية تقريرا ركز على المعطيات التالية:

(أ) سيتطلب الأمر توظيف استثمارات كبيرة للغاية لتعزيز إمدادات الطاقة والتشجيع على فعالية الطاقة والتخفيف من وطأة الآثار الضارة على البيئة والمناخ والانتقال إلى موارد الطاقة المتجددة وتلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية من أجل تعزيز فرص الحصول على الطاقة بتكلفة ميسورة؛

(ب) وسعيا إلى تلبية هذه الاحتياجات والتكيف دون مصاعب مع أسعار الطاقة العالية، التي قد تؤثر على القدرة التنافسية وتؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وتغيير أنماط التجارة وقد تدفع بالقطاع الصناعي على الانتقال إلى أماكن أخرى، ثمة حاجة إلى إصلاح السياسات من أجل '١' تعزيز القدرة على التنبؤ بالأسعار، '٢' ضمان أن يؤدي تحرير التجارة والتنافس إلى تعزيز رفاه المستهلك والفعالية، '٣' تعزيز الاستثمار العام والخاص من جانب الشركات النفطية الوطنية والشركات النفطية عبر الوطنية من حيث الكمية والنوعية، '٤' التشجيع على فعالية الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ في قطاع الصناعة والزراعة والنقل؛

(ج) ثمة حاجة إلى نهج شامل يدعم المجتمع الدولي بواسطته تدابير البلدان النامية في مجال الطاقة من خلال التمويل والمساعدة التقنية على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بما في ذلك الحوار والتعاون بين بلدان الجنوب وبين المنتجين والمستهلكين. ويتعين تناول الإصلاحات المطلوب تنفيذها في النظام التجاري الدولي.

٢٣- وفي إطار السياق ذاته لبناء توافق الآراء، أرسلت الأمانة موظفين للمشاركة في أسبوع الطاقة في موسكو. وقُدمت دراسة الأونكتاد التحليلية بشأن قضايا الطاقة من وجهة نظر التجارة والتنمية مع التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة في قطاع النفط. ويجري حاليا استكشاف سبل التعاون بين الأونكتاد والاتحاد الروسي في مجال الطاقة والمعادن.

دال - مؤتمر التجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا

٢٤- وفقاً للفقرة ٩٨ من اتفاق أكرا، يواصل الأونكتاد تقديم خدمات المشورة والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة في البلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت الأمانة بالتعاون مع شركاء آخرين، مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر ومعرضها بشأن التجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا في باماكو بمالي من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٥- وكانت أهداف المؤتمر هي: (أ) توفير محفل لحوار سياساتي رفيع المستوى بين المنتجين والمستهلكين والمستثمرين والبلدان المضيفة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ (ب) المساعدة في تحديد وتقييم فرص الاستثمار والتحديات في مجال الصناعات الاستخراجية في أفريقيا، والسياسات والأطر القانونية المناسبة لتعزيز استمرار تطوير قطاعي الطاقة والتعدين في القارة، وتعزيز إسهاماتهما في التنمية في أفريقيا.

٢٦- وجمع المؤتمر ٥٠٠ مشارك من الحكومات والوكالات الدولية والإقليمية والدوائر الأكاديمية والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني. ولاحظ المشاركون بقلق أن كميات كبيرة من المعلومات الجيولوجية والقطاعية المتاحة عن مخزونات المعادن أو الهيدروكربونات التي جمعتها شركات نفذت مسوحا جيولوجية خلال الحقبة الاستعمارية أو مؤخرا كجزء من عملية استغلال الموارد، لم تكن متاحة في بعض الأحيان للجهات الفاعلة الأخرى في مجال الصناعات الاستخراجية أو لصانعي السياسات. والنتيجة الرئيسية التي تمخض عنها المؤتمر هي صدور قرار وزاري يدعو البلدان الأفريقية إلى استخلاص القيمة التي لم يستفد منها تماما من المعلومات التي تتيحها العلوم الجيولوجية بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من تطوير الموارد الطبيعية وإدارتها.

٢٧- وطلب القرار من الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية لإنشاء نظام لتبادل المعلومات بشأن الموارد الطبيعية في أفريقيا. والمقصود من هذا النظام هو أن يكون بوابة إلكترونية عالمياً حيث يمكن تقاسم المعلومات المتصلة بتطوير قطاع الموارد الطبيعية بين أصحاب المصالح في البلدان الأفريقية. وبإنشاء هذه البوابة، يستلزم ما يلي:

(أ) جمع البيانات القائمة بشأن موارد الطاقة والموارد المعدنية وتنظيمها ورقمنتها؛

(ب) إنتاج البيانات وإعادة تجميع البيانات التاريخية المفقودة؛

(ج) تعزيز إمكانية حصول المستثمرين المحتملين وصانعي السياسات على المعلومات ذات الصلة؛

(د) الحفاظ على التراث العلمي الوطني للبلدان في مجال الطاقة والتعدين وإدارته وتعزيزه.

٢٨- ومن المنتظر أن تمكن بوابة المعلومات البلدان المشاركة من (أ) الاستفادة إلى أقصى حد من إدارة مواردها وتسويقها والتشجيع على تطوير الاستكشاف؛ (ب) تزويد صانعي القرارات بأدوات تساعد في المفاوضات مع المستثمرين؛ (ج) تحديث نظم المعلومات في تلك البلدان في مجال الموارد الوطنية؛ (د) تحسين الشفافية في إدارة الصناعات الاستخراجية.

٢٩- ودعما لأعمال الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، أكد كل من الرئيس أماني توماني توري من مالي والرئيس فراديكي دي مينيزيس من سان تومي وبرينسيبي - اللذين حضرا

إحدى جلسات المؤتمر – على أهمية المعلومات حسنة الإدارة المتعلقة بالموارد الطبيعية وأكدا على ضرورة الاستعجال في "وضع حد للمفارقة الأفريقية حيث إنه كثيرا ما تقترن وفرة الموارد من الطاقة والمعادن مع الفقر". ودعا الرئيسان المشاركين أيضا إلى إدراك ضرورة "معالجة الشواغل البيئية المتصلة بالتعدين أثناء الاستغلال وبعده". وعرض الرئيس دي مينيزيس استضافة مؤتمر عام ٢٠١٠ في سان تومي وبرينسيبي الذي سيتناول موضوع "تطوير الموارد الطبيعية، توليد القيمة والمحافظة عليها". ومن المنتظر أن يتيح هذا المؤتمر فرصة لإجراء التقييم الأول لمبادرة إنشاء نظام لتبادل المعلومات بشأن الموارد الطبيعية.

سادساً – السلع الأساسية الزراعية

ألف – بوابات المعلومات ونظمها

٣٠- وفقا للفقرة ٩٣ من اتفاق أكرا، ساعد الأونكتاد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية وإنشاء نُظم تسويق أكثر فعالية. وفي هذا السياق، استمرت الأمانة في تطبيق أداتين من أدوات المعلومات – "النظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية" و"نظام تبادل قواعد البيانات". أما النظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية فهو عبارة عن بوابة إلكترونية للمعلومات بثلاث لغات يحتضنها الموقع الإلكتروني للأونكتاد ويقدم نُبذا عن سلع أساسية مختارة وروابط بموارد خارجية للمعلومات. وأما نظام تبادل قواعد البيانات فهو نظام قاعدة بيانات لجمع وتقاسم المعلومات حول أسعار السلع الأساسية بما في ذلك الأسعار التي تدفع للمزارعين وأسعار الاستيراد والتصدير فضلا عن تكاليف النقل والتخزين.

٣١- وجهزت الأمانة مكاتب أربع مقاطعات في الكاميرون بقاعدة بيانات وبرنامج نظام تبادل قواعد البيانات بواسطة موارد من برنامج السلع الأساسية الزراعية وقدمت ثلاث دورات تدريبية معدة حسب الطلب لفائدة المشاركين ومن ضمنهم المدربين وموظفين من المجلس الوطني للكاكاو والبن ومن وزارتي الزراعة والتجارة ومنظمات منتجي البن والكاكاو التي يصل عدد أعضائها إلى ١٥ ٠٠٠ من صغار المنتجين. وتعلّم المشاركون في حلقات العمل تلك كيفية الحصول على المعلومات من النظام وكيفية إدخال المعلومات في هذا النظام، وتعلموا كذلك بعض خصائص سلسلة قيمة البن والكاكاو. ومن المقرر وضع نسخة طبق الأصل عن نظام تقاسم المعلومات في عام ٢٠١٠ لفائدة منتجي السلع الأساسية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

٣٢- وبالإضافة إلى أدوات المعلومات الكمية، استمرت الأمانة في تطوير بوابة مطالبات الاستدامة على شبكة الإنترنت التي بدأت عام ٢٠٠٨. وتهدف هذه الأداة إلى إعلام وتثقيف

المنتجين والمزارعين والتجار والمصدرين وصانعي السياسات في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بشأن تصميم وتطوير ووجود معايير سلامة الأغذية ونظم وضع العلامات والتصديق التي تدمج الدعائم الثلاث للاستدامة – أي الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – في عملياتها بما في ذلك الإنتاج والمعالجة والتسويق. ويركز هذا النشاط على ما يلي (أ) مطالبات من قبيل التجارة العادلة والبيانات العضوية والبيئية والجغرافية؛ (ب) نظم التصديق والمتطلبات؛ (ج) العلامات وقوانين وضع العلامات.

٣٣- وعندما تستكمل البوابة، من المنتظر أن تضم ما يلي (أ) موقعا للنقاش بشأن "مطالبات الاستدامة" بهدف الترويج للاستدامة وتعزيز المساءلة في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالتجارة في سلع تسوّق بموجب مطالبات الاستدامة؛ (ب) نقطة دخول مركزية للنظم القائمة التي تستجيب لمتطلبات محددة تتعلق بالإنتاج العضوي وخطط التجارة المنصفة والمساءلة البيئية والاجتماعية؛ (ج) عرضاً واضحاً للمتطلبات الدنيا ذات الصلة التي تكسب منتجات صغار المنتجين والتعاونيات قيمة مضافة. ومن المتوقع أن تحسن هذه البوابة فرص الوصول إلى الأسواق وذلك بمعالجة للقضايا الرئيسية المتصلة بالدخول إلى الأسواق والمتعلقة بمطالبات الاستدامة والتصديق عليها والتدقيق فيها والامتثال للمعايير.

٣٤- وفي عام ٢٠٠٩، اضطلعت الأمانة بالأنشطة التالية فيما يتصل بتطوير بوابة مطالبات الاستدامة:

(أ) تحسين بنية البوابة لتسهيل التصفح وتحسين نتائج البحث؛

(ب) إدخال تحسينات على المحتوى بما في ذلك استكمال نموذجين للمطالبات وتحميلهما – البيانات الجغرافية والمطالبات العضوية؛

(ج) الشروع في تطوير قاعدة بيانات الجهة التي تتولى التصديق بإدراج نظم التصديق التي أطلقت مؤخرا. وقد استحدث أكثر من ٩٠ رابطاً إلكترونياً لفائدة المستخدمين للوصول إلى هيئات التصديق والوكالات الحكومية التي تعمل في مجال الإنتاج المستدام ومؤسسات البحث لإتاحة "مبادئ عن أفضل الممارسات" بشأن الإنتاج العضوي والتجارة المنصفة؛

(د) إضافة قسم "الأخبار/الأحداث الراهنة" على صفحة الاستقبال. وتتيح هذه الخاصية للمستخدمين معلومات أسبوعية حول آخر التطورات في مجال مطالبات الاستدامة مع التركيز على الزراعة العضوية والتجارة المنصفة والبيانات الجغرافية؛

(هـ) تحميل الموارد في قسم الوثائق في الموقع الإلكتروني، بما في ذلك دليل حول الامتثال لمعايير الصحة العامة ومعايير الصحة النباتية وتكاليف سلامة الأغذية الزراعية ومعايير الجودة في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا في منطقة المحيط الهادئ؛

(و) الانتهاء من ترجمة البوابة من الإنكليزية إلى الفرنسية؛

(ز) الانتهاء من إعداد تقريرين لخبيرين استشاريين بشأن البيانات الجغرافية والمطالبات الخاصة بالإنتاج العضوي؛

(ح) إنشاء الفريق التوجيهي المؤلف من ١٥ عضوا في اجتماع مشترك بين الأونكتاد والجماعة الأوروبية عقد في ١٦ و١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وانتخاب ممثلين عن الأقاليم في المحيط الهادئ وبحر الكاريبي وشرق أفريقيا وجنوبها؛

(ط) جميع النماذج متاحة الآن على الإنترنت؛

(ي) من المقرر إطلاق بوابة مطالبات الاستدامة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠ بعقد سلسلة من حلقات العمل الإقليمية.

باء – معايير سلامة الأغذية الزراعية والجودة

٣٥- بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة ببرنامج الاتحاد الأوروبي – بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، واصلت الأمانة تنفيذ برامج المساعدة التقنية لمساعدة المنتجات الزراعية والغذائية في البلدان النامية على تلبية المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية ومعايير جودة الأغذية وسلامتها. وأنجز هذا النشاط بتمويل متواصل من مرفق المعايير وتنمية التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والذي دأب منذ عام ٢٠٠٥ على دعم العمل في مجال تقييم تكلفة الامتثال ودعم المعايير بالنسبة لمصدري الفواكه في غينيا وجمهورية تترانيا المتحدة وموزامبيق وبلدان المحيط الهادئ. وفي دورة تدريبية نظمتها أمانة الأونكتاد حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عقدت في جنيف في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ساهمت الأمانة بوحدة تدريبية بشأن سلامة الأغذية الزراعية ومعايير الجودة وذلك باستخدام وثائق البحث المستندة إلى مشروعها الداخلي. وخلال تلك الدورة، عبر وفد أفريقي عن اهتمامه بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا المجال. وتجري حاليا مشاورات غير رسمية لتجسيد هذا الطلب في مشروع ميداني.

٣٦- واستخدمت الأمانة بحوثها ودراساتها التحليلية الميدانية الراسخة التي تغطي المواضيع التالية (أ) الامتثال لمعايير الصحة العامة ومعايير الصحة النباتية وتكاليف معايير سلامة الأغذية الزراعية والجودة؛ (ب) ربط صغار المنتجين الأفريقيين بشبكات التوزيع الكبيرة؛ (ج) القوانين البيئية التي تؤثر في واردات المنتجات الزراعية من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى الاتحاد الأوروبي؛ (د) تدريب المدربين في مجال سلامة وجودة الفواكه والخضروات الطازجة؛ (هـ) إصدار شهادات للفواكه والخضروات العضوية من أسواق المناطق المدارية.

٣٧- وزيادة على ذلك، شاركت الأمانة في اجتماع الفريق الاستشاري للمركز التقني للتعاون الزراعي والريفي التابع للاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط

الهادئ. وقدم الأونكتاد أفكارا نابعة من مشاريع نفذت في مجال بناء القدرات فيما يتصل بالصحة العامة والصحة النباتية في منطقتي أفريقيا والمحيط الهادئ للمساعدة على بناء توافق في الآراء حول التجارة المستدامة في المنتجات الزراعية – الغذائية وآثارها ومنافعها المحتملة في خضم انتشار التدابير غير الجمركية، بهدف مساعدة صغار المزارعين في البلدان النامية ومنظماتهم على انتقاء خيارات وتنفيذ برامج مستدامة.

جيم – بورصات السلع الأساسية وتمويل السلع الأساسية

٣٨- نظم الأونكتاد في عام ٢٠٠٩ ثلاثة أنشطة في إطار الجانب المتعلق ببورصات السلع الأساسية وتمويل سلسلة الإمداد من برنامج الاتحاد الأوروبي – بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وهذه الأنشطة هي كما يلي:

(أ) حلقة عمل بشأن تحسين عمل أسواق السلع الأساسية في شرق أفريقيا وجنوبها بواسطة نظم الاستلام في المستودعات والتدخلات القائمة على السوق، من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في لوساكا بزامبيا، بالتعاون مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومجلس الحبوب لشرق أفريقيا؛

(ب) حلقة عمل وطنية لبناء القدرات في مجال إنشاء بورصة للسلع الأساسية في أفريقيا الوسطى ومقرها الكاميرون بالتعاون مع الديوان الوطني للكاكاو والبن، من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في ياوندي بالكاميرون؛

(ج) حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في مجال العولمة والخصم المستحق لبلدان البحر الكاريبي عقدت من ٤ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في بربادوس بالتعاون مع مصرف التنمية الكاريبي.

٣٩- وضمت حلقة عمل لوساكا ١٠٠ مشارك ومن ضمنهم صانعو السياسات من الحكومات والهيئات الإقليمية والممارسون ذوو الخبرة في نظم الاستلام في المستودعات وبورصات السلع الأساسية فضلا عن ممثلي شركاء التنمية. واستعرض المشاركون تقرير الأونكتاد بشأن إيصالات المستودعات ومبادرات ائتمانات المخزونات في ستة بلدان في شرق أفريقيا وجنوبها. وقد استعرض التقرير (أ) ممارسة نظم الاستلام في المستودعات بما في ذلك سوق نظم التفريغ والشحن والنظام الإلكتروني للاستلام في المستودعات والتمويل على أساس المخزون (بما في ذلك قروض التخزين بواسطة المؤسسات المعنية بالتمويل الصغير)؛ (ب) قضايا السياسات العامة المتعلقة بتراخيص للمستودعات وتنظيمها.

٤٠- وحدد المشاركون، على إثر إجراء مناقشات بشأن مختلف التجارب والخيارات، السياسات والأعمال ذات الأولوية الضرورية لوضع نظم استلام في المستودعات ميسرة وقابلة للاستمرار وإنشاء بورصات سلع أساسية في شرق أفريقيا وجنوبها. وقد أوصى المشاركون

بإنشاء رابطة لبورصات شرق أفريقيا وجنوبها. وأتاحت حلقة العمل هذه للأمانة فرصة أيضاً لتعزيز علاقات العمل التي تربطها بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها التي جرى تحديدها كمركز تنسيق لمنظمة شرق أفريقيا وجنوبها لضمان أخذها على عاتقها أنشطة برنامج الاتحاد الأوروبي – بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بشأن السلع الأساسية الزراعية.

٤١- ونظمت وزارة التجارة حلقة العمل المعقودة في الكاميرون بالاشتراك مع الديوان الوطني للكاكاو والبن. وحضر حلقة العمل ٦٠ مشاركا ومن ضمنهم ممثلون محليون من مكتب رئيس الوزراء، والمستشار الرئيسي لوزير التجارة، وممثلون عن وزارة التخطيط الاقتصادي وغيرها من الإدارات الحكومية المختلفة، وكبار المسؤولين في الوكالات المانحة للديوان الوطني للكاكاو والبن، وجمعيات المنتجين، والمصدرون، والمصرفيون، ومراقبو الجودة، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع السلع الأساسية. ونظر المشاركون في الشروط الأساسية لإنشاء بورصة للسلع الأساسية وناقشوا دراسات حالات والنهج والمشاريع المحتملة لإنشاء بورصات للسلع الأساسية في المنطقة. وأطلع الديوان الوطني للكاكاو والبن الحاضرين على نتائج جولة دراسية قام بها إلى بورصة بومباي للسلع الأساسية المتعددة في الهند من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٢- وعبرت الجهات المانحة التي حضرت الاجتماع عن الاهتمام ووافقت على النظر في مشروع وثيقة بشأن إنشاء بورصة للسلع الأساسية، إلى جانب وثيقة بشأن استراتيجية البن لحكومة الكاميرون. وكُلف الديوان الوطني للكاكاو والبن بالقيام بدور المنسق في المسائل المتعلقة ببورصة السلع الأساسية وبتنسيق الجهود للمضي قدما بجدول الأعمال.

٤٣- ولأغراض حلقتي العمل المعقودتين في أفريقيا، استخدمت الأمانة وثائق المعلومات الأساسية التي نشرتها الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية في عام ٢٠٠٩، وهي كالتالي: (أ) *تقرير فريق الدراسة التابع للأونكتاد المعني ببورصات السلع الأساسية الناشئة: الآثار الإنمائية لبورصات السلع الأساسية في الأسواق الناشئة* (UNCTAD/DITC/COM/2008/9)؛ (ب) استعراض عام لأسواق البورصات العالمية للسلع الأساسية – ٢٠٠٧ (UNCTAD/DITC/COM/2008/4).

٤٤- وضمت حلقة العمل المعقودة في بربادوس ٥١ مشاركا من المؤسسات المالية ومنظمات المنتجين وقطاع الصناعة السياحية والوزارات ومجالس التسويق من ١١ بلدا من البلدان الكاريبية فضلا عن الهيئات الإقليمية. وعملت على رفع وعي أصحاب المصالح من القطاع الزراعي والمالي والسياحي بشأن إمكانية استخدام العولمة والخصم المستحق كأداة تمويلية لصغار المزارعين الذين يبيعون منتجاتهم لقطاع السياحة. وأعدت الأمانة، لأغراض حلق العمل، مواد تدريبية تتعلق بمثل تلك القضايا الفنية مثل الاستمارات المتنوعة وطلبات الخصم المستحق؛ وآليات العولمة وهيكلها، والمخاطر المقترنة بالعولمة واتفاقات العولمة.

سابعاً – التدريب والتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد

٤٥- قدمت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية إلى دورتها الأفريقية المنظمة في القاهرة بمصر من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ برنامجا يدوم ثلاثة أيام كمساهمة منها لإعمال الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك المعنية بالدورات التدريبية المتعلقة بقضايا جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وخلال هذه الدورة التدريبية المنظمة لموظفي الخدمة المدنية وصانعي السياسات والأكاديميين الأفريقيين الذين يعملون في مجال التجارة ووضع سياسات البحث والتحليل، قدمت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية وحدات تدريبية بشأن اقتصاديات إنتاج وتجارة السلع الأساسية ولا سيما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في الأسعار، وآليات التعويض، وهياكل السوق في مجال السلع الأساسية الزراعية، والتعدين والآثار المترتبة على إدارة ريوع الموارد وإدارة الاقتصاد الكلي، فضلا عن آثار أزمة الغذاء والأمن الغذائي في أفريقيا.

٤٦- واستُخدمت وثائق البحوث التي أعدت كوثائق المعلومات الأساسية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية لعام ٢٠٠٩ (TD/B/C.I/MEM.2/3) في إدارة دورة لدراسة حالة تتعلق بتجربة إدماج السياسات المتصلة بالسلع الأساسية في استراتيجيات التنمية. واستند محتوى التدريب وبنيته إلى تدريب من خمس وحدات عن اقتصاديات إنتاج وتجارة السلع الأساسية[(١)] أعدتها الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية وجربت في السنوات السابقة في الجامعات الأفريقية الأعضاء في المعهد الافتراضي للأونكتاد. وهذه الوحدات هي كالتالي:

(أ) الوحدة ١- إنتاج وتجارة السلع الأساسية؛

(ب) الوحدة ٢- السياسات الوطنية والتعاون الدولي؛

(ج) الوحدة ٣- نظام التجارة العالمي؛

(د) الوحدة ٤- الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق؛

(هـ) الوحدة ٥- إدارة وتمويل المخاطر المتصلة بالسلع الأساسية.

٤٧- واستخدمت وثائق بحوث داخلية أخرى مستمدة من أنشطة الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية الماضية والحاضرة وجربت مع المشاركين. وفي هذا الصدد، شكلت العروض والمناقشات المتعلقة بدراسات حالات ناجحة في مجال استراتيجيات التنمية القائمة على السلع الأساسية، مصادر استلهم منها المشاركون ملاحظاتهم حول قضايا كانت موضوع أبحاث في الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية. وبالتالي أدمجت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع

(١) لم تنشر هذه المواد التدريبية لأسباب بيداغوجية. ويقصر استخدامها على المؤسسات الأعضاء في المعهد الافتراضي للأونكتاد.

الأساسية التابعة للأونكتاد التدريب المنصوص عليه في الفقرة ١٦٦ في جدول أعمالها البحثي والتحليلي المتعلق بقضايا مزمنة تتصل بالسلع الأساسية ومساهمتها في تنمية أفريقيا.

٤٨- وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة الخاصة المعنية السلع الأساسية تصميم مواد تدريبية واختبارها من أجل إتاحتها خلال الأنشطة التي تنفذها في مجال المساعدة التقنية بالتعاون مع جهات عديدة منها المعهد الافتراضي للأونكتاد وغيره من المؤسسات الأكاديمية والدولية النشطة في الأبحاث المتعلقة بالسياسات المعنية بالسلع الأساسية. وستغطي المواد القادمة جملة من المواضيع منها (أ) بورصات السلع الأساسية في البلدان النامية بوصفها إضافة إلى موضوع تمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر؛ (ب) السياسات الزراعية، والأعمال التجارية الزراعية والأمن الغذائي كإضافة للوحدة ٢ المتعلقة بالسياسات الوطنية والتعاون الدولي؛ (ج) الطاقة والتنمية الاقتصادية؛ (د) التعدين والتنمية الاقتصادية.

٤٩- وشاركت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، من ١٥ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، في تنظيم الدورة التدريبية الثالثة في مجال اقتصاديات السلع الأساسية لفائدة طلبة الماجستير المهنية في التجارة الدولية بجامعة دار السلام. وكانت هذه الدورة هي الثانية التي تنظم في مقر الأونكتاد بجنيف. وتناولت مجالات جديدة بما فيها قضايا التجارة والتنمية في قطاعات الطاقة والنفط والغاز والتمويل وإدارة المخاطر والتعريف بأسواق السلع الأساسية المنظمة مثل بورصات السلع الأساسية. ومثلت الدورة مجالاً ناجحاً للتعاون بين الأقسام والتآزر بين برامج المساعدة البحثية والتحليلية والتقنية الأمر الذي كان له أثر مستدام على القدرات المؤسسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وخلال السنوات الأربع الماضية، حضر ما يربو على ٨٠ طالبا من طلاب الدراسات العليا في جمهورية تترانيا المتحدة حلقة الأونكتاد الدراسية حول اقتصاديات السلع الأساسية، التي تعتبر صيغتها العملية التي تدرّس في الجامعة لأسبوع واحد أفضل الندوات الخارجية المدرّسة والتي أدارها زوار من خارج البرنامج.

ثامناً - الإصلاح الإداري

٥٠- تذكر الفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرا ما يلي: "بالنظر إلى التحديات الراهنة التي تشهدها أسواق السلع الأساسية، فإن الأمين العام للأمم المتحدة يُحثُّ على تحويل فرع السلع الأساسية القائم إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد، في نطاق الموارد المتاحة لفرع السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مع الاحتفاظ بولاية الفرع ومراعاة عمل سائر المنظمات ذات الصلة وتفادي الازدواجية في العمل. وينبغي أن تسهم هذه الوحدة على نحو أكثر فعالية، بفضل إرشادات وقيادة الأمين العام للأونكتاد، في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها".

٥١- وردت الأمانة على تقرير التقييم المتعمق لبرامجها في مجال السلع الأساسية الذي أعد بطلب من مجلس التجارة والتنمية بتقديم بحث بعنوان "استجابة الإدارة للتقييم الخارجي المتعمق لبرنامج الأونكتاد بشأن السلع الأساسية – Management response to the in-depth external evaluation of UNCTAD's commodities programme". (TD/B/WP(53)/CRP.1) وتقييم الوضع وتقديم خارطة طريق لتحسين إدارة وأداء ولاية الأونكتاد في مجال السلع الأساسية على النحو المحدد في اتفاق أكرا. وأقرت الإدارة بضرورة إعادة تنظيم الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية كيما يستعيد الأونكتاد دوره القيادي في مجال السلع الأساسية وذلك بتعزيز أنشطة البحث والتحليل والاضطلاع بدور استباقي في بناء توافق الآراء – بواسطة الآلية الحكومية الدولية ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين – وبتقديم مزيد من المساعدة التقنية المركزة بالاستناد إلى عمله التحليلي.

٥٢- وفي هذا السياق، قام الأمين العام بإعادة هيكلة الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية وذلك بتجميع جميع الأنشطة المتعلقة بالسلع الأساسية ضمن قسمين – قسم معني بالبحث والتحليل وقسم آخر معني بتنفيذ السياسات والتوعية، مع التأكيد على التآزر في الاتجاهين، أي التعاون التقني المنبثق عن نتائج الأبحاث من جهة، وأعمال البحث والتحليل التي تسترشد بالدروس المستفادة في الميدان، من جهة أخرى.

٥٣- وبمقتضى الفقرة ٢٢١ من اتفاق أكرا، شاركت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، إلى جانب الأقسام التابعة للأمانة، في مداولات الفرقة العاملة المعنية بميزانية الخطة والبرمجة متوسطة الأجل التي جرت من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتناولت البند ٣ من جدول أعمالها المتعلق بخطة عمل الأونكتاد لأربع سنوات، بما في ذلك خطة العمل المتعلقة بالسلع الأساسية في الوثيقة "مشروع خطة العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ من أجل تنفيذ اتفاق أكرا" (TD/B(WP)/50/CRP.1)، والبند ٤ من جدول الأعمال بشأن استعراض أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد فيما يتصل بتجارة السلع الأساسية والتنمية، وقدمت الوحدة الخاصة والأقسام التابعة للأمانة الدعم للفرقة العاملة.